الوكالة البريطانية في الكويت 1899 – 1909 ودورها في تعزيز السياسة البريطانية

م. د محمد حموز لفته الغانمي

وزارة التربية: مديرية تربية القادسية

MaLghanmy612@gmail.com

Mob: 07800531929

تاريخ الاستلام : 2021-02-19

تاريخ القبول : 2021-03-21

الملخص

يعود الاهتمام البريطاني في الكويت إلى عام 1775 عندما طرحت فكرة انتقال وكالة شركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت؛ بسبب الحصار الذي فرضه الصفويون على البصرة، منذ ذلك الوقت أخذت بريطانيا تعد العدة للسيطرة عليها، وفي الحقبة الواقعة بين عامي 1820 - 1899 سعت بريطانيا لضم الكويت إلى اتفاقيات الحماية التي فرضتها على إمارات الخليج العربي، إلا أنها لم تستطع اقناع حكامها الدخول بتلك الاتفاقيات، لحرصهم على ابعاد إمارتهم وانفسهم عن الارتباط مع بريطانيا لعدم إثارة الدولة العثمانية التي كانت تتطلع إلى التدخل في شؤون الكويت، وفي أواخر القرن التاسع عشر ازداد الاهتمام البريطاني في الكويت، فأدخلتها بريطانيا بتلك الاتفاقيات بعد أن رغب حاكمها الشيخ مبارك الصباح بذلك فعقدت معها اتفاقية الحماية عام 1899 والتي مثلت الوجود الفعلي البريطاني فيها، مما أصبح لها مركزاً سياسياً وامتيازات اقتصادية جاهدت للمحافظة عليها، ولاسيما بعد أن سعت الدول الأوربية والدولة العثمانية للحصول على مكاسب مماثلة كالتي حصلت عليها بريطانيا في الكويت. لذلك تطلعت بريطانيا لإنشاء وكالة لها في الكويت وتعيين وكيلاً سياسياً لتسيير سياستها هناك نتيجة لبعد المنطقة عن المقيمية البريطانية في بوشهر، ومنع أي تدخل خارجي في الكويت لكونه يمثل تهديداً مباشراً لسياستها هناك.

الكلمات المفتاحية: الوكالة البريطانية. ابن غلوم. نوكس. سياسة. علاقات.

British Agency in Kuwait 1899 – 1909 And its role in promoting British policy

Mohammed Hamos Lafta Al-Ghanmy

Directorate of Education of Al-Qadisiyah

MaLghanmy612@gmail.com

Receipt date: 2021-02-19
Date of acceptance: 2021-03-21

Abstract

The British interest in Kuwait back to 1775 when the idea of moving of the East India Company from Basrah to Kuwait has been emerged due to the blockade made by Safavids on Basrah , from that time Britain started to pay efforts to have a control on it , at the period between 1820-1899 Britain tried to involve Kuwait to the protection agreements that was imposed on the Arabian emirates , but it couldn´t persuade their rulers as they intend to keep their emirates out of British control as well as not to poke the Ottoman Empire that was looking for interfering in Kuwait .

At the ends of 19th century the British interesting in Kuwait was increased as it has been involved in this agreements after Sheikh Mubarak Al-Sabah desired , as the both parties held the protection agreement in 1899 which legalized the real British existence in Kuwait and made it an important political and economic center that Britain paid much efforts to keep it, especially after the other countries such as those in Europe and Ottomans tried hard to obtain the same benefits , for that reason Britain looked to make an agency and employ an agent in Kuwait to keep their policy in there due to the remotely distance of the British residency in Bushehr as well as to prevent any potential intervention which mean a direct threat to their policy in Kuwait .

Key words , British agency , Ibn Ghaloom , Nox , policies , Relations

المقدمة:

بعد أن وافق الشيخ مبارك الصباح( ) على اتفاقية عام 1899 مع بريطانيا أصبح لها موقعاً خاصاً في الكويت ومصالح سياسية واقتصادية هناك، ومن أجل المحافظة على نفوذها سعت بريطانيا جاهدة لحماية تلك المصالح، ولاسيما أن هنالك دول أخرى كانت تسعى للحصول على امتيازات مماثلة كالتي حصلت عليها بريطانيا في الكويت، ومن هنا جاءت فكرة انشاء الوكالة البريطانية في الكويت لتتمكن بريطانيا من خلالها إدارة سياستها في الكويت وحماية مصالحها، فمنذ عام 1899 حتى عام 1909 كانت التقارير الخاصة بشؤون الكويت ترفع إلى المقيم البريطاني في بوشهر عن طريق الوكلاء الذين عينتهم بريطانيا في إدارة الوكالة، ففي مدة البحث انقسمت الوكالة بين شخصين، الأول: ابن غلوم وهو عربي الأصل استمر في إدارة الوكالة للمدة من 1899 – 1904، وهي المدة التي سبقت تأسيس الوكلة في الكويت بشكل رسمي، بل اقتصرت على تعيين موظف بصفة وكيل يمثل السياسة البريطانية ونقل المعلومات إلى المعتمد البريطاني في بوشهر، في حين مثلت المدة من 1904 – 1909 الوكيل البريطاني نوكس **Knox**، وفيها يدير الوكيل نوكس السياسة البريطانية من دار الوكالة التي تأسست بشكل رسمي في عام 1904، وفي مدة الدراسة كانت المهام الملقاة على عاتق الوكلاء هي: الابتعاد عن إثارة الشيخ مبارك واقامة علاقات طيبة معه وابعاده عن التدخل في مشاكل الجزيرة العربية والقضايا التي لا تصب بمصلحته ومصلحة بريطانيا.

اقتضت طبيعة الدراسة على تقسيم مادتها على ثلاثة مباحث سبقتها مقدمة وختمت بأهم النتائج.

جاء المبحث الأول بعنوان: الظروف الممهدة لإقامة الوكالة البريطانية في الكويت حتى عام 1904، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الوكالة البريطانية ودورها في املاء السياسة البريطانية والموقف العثماني إزاء تلك الاحداث، واختتمت الدراسة بمبحث ثالث حمل عنوان دور الوكالة البريطانية في الكويت حتى عام 1909، أما الخاتمة فأنها برَّزت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: الظروف الممهدة لإقامة الوكالة البريطانية في الكويت حتى عام 1904

بعد أن ضمنت بريطانيا موافقة الشيخ مبارك على اتفاقية 1899 أصبح لها مركزاً سياسياً ونفوذاً قوياً في الكويت، فقد جاهدت من أجله لإيقاف المساعي العثمانية الهادفة إلى فرض سلطة فعلية على الكويت، فضلاً عن المساعي الألمانية والروسية

(العقاد، 1974: 228)، وعلى أساس ذلك مثلت تلك الاتفاقية البداية الحقيقية للتواجد البريطاني في الكويت، والتي على أساسها أعدت بريطانيا الكويت محمية بريطانية والاعتراف بها كإمارة شبه مستقلة (النجار، 1994 :4 – 5) .

ومن أجل وضع الكويت ضمن مسؤولية الحكومة البريطانية، وابعاد الأخطار الخارجية عنها، قررت الحكومة البريطانية تعيين وكيلاً لها في الكويت يدير مصالحها هناك( )، إلا أن ذلك القرار قوبل بالرفض من حكومة الهند البريطانية( ) التي أعلنت امتعاضها من ذلك، وصرحت بأن تلك الخطوة ستوفر الأرضية الصالحة للدول الأخرى لانتهاج السياسة نفسها التي اقدمت عليها الحكومة البريطانية، واتخاذهم من تعيين الوكيل البريطاني في الكويت ذريعة لتعيين وكلاء أو ممثلين لهم، إلى جانب ذلك فإن مثل ذلك قرار سيثير الدولة العثمانية ومن ثَمَّ تسيء العلاقة بين الطرفين، لاسيما أن العثمانيين لم يتمكنوا طيلة وجودهم في الخليج العربي من تعيين ممثل عثماني في الكويت بسبب عدم سماح حكام الكويت بذلك (الغنيم، 2007: 10).

وبعد مناقشات طويلة بين حكومة الهند والحكومة البريطانية، اتفقوا على إيكال تلك المسؤولية إلى تشارلز أرنولد كمبل (**Kemble Charles Arnold**) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر للإشراف عليها، وبعد جهد كبير أختار المقيم كمبل السيد علي أبن غلوم رضا( ) مندوباً اخبارياً في الكويت يزود المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بالمعلومات التي تهم السياسة البريطانية، وقد باركت الحكومة البريطانية ذلك الاختيار وحرصت على أن يكون تعيين ابن غلوم سرياً، وأعطته مهمة مراقبة أنشطة وفعاليات الشيخ مبارك السياسية ومعرفة الخطط التي يروم القيام بها، وتقديم النصائح له، لاسيما التي تخص مشاكل الجزيرة العربية والاحتكاك مع العثمانيين، والتي من شأنها أن تبعد السلطات البريطانية من الدخول بمشاكل مع الدولة العثمانية، فضلاً عن ابعاد بريطانيا عن التدخل في الصراع الدائر بين ابن الرشيد( ) والشيخ مبارك الصباح (الغنيم، 2007: 10 – 11).

وكالة أبن غلوم ودوره في إدارة السياسة البريطانية 1899 – 1904

تمثلت تلك المدة من تاريخ الوكالة البريطانية بدور الوكيل الاخباري المحلي ابن غلوم، وهي المدة التي سبقت إقامة الوكالة في الكويت بشكل رسمي، فقد ذكرت بعض الوثائق البريطانية بأن اختياره وكيلاً لبريطانيا جاء بحكم أن عائلته كانت تقدم خدمات كثيرة للبريطانيين منذ عهد سابق لذلك التاريخ، وأكد ذلك أبن غلوم في رسالة مؤرخة في الثاني من نيسان 1900 بأنه "لن يخرج ويخالف وصية آباءه بحق دولة باليوز"( ) ويقصد بها بريطانيا (**Record of Bahrain, 1993: 87**) وتثميناً للدور الذي قام به أبن غلوم في تزويد المقيم البريطاني بالأخبار حددت له الحكومة البريطانية مرتباً قدر بخمسون روبية في الشهر كأجر موقت

وتحت التجربة (اتجيسون، 2011: 346) (محمد، 2011: 346)، ومن أجل أن لا تتكشف المهمة المكلف بها ، تظاهر ابن غلوم بأنه يعمل في التجارة، إلا أن عمله الحقيقي الذي لا يعرفه في الكويت سوى الشيخ مبارك الصباح وابناؤه هو "وكيلاً اخبارياً لبريطانيا"(الغنيم، 2007: 11)، ونتيجة للدور الذي أداه الحاج ابن غلوم في تزويد المقيم البريطاني كمبل بالمعلومات، قرر الأخير بقاءه في عمله لحين تعيين وكيلاً بريطانياً في الكويت، وعلى ذلك الأساس أرسل كمبل رسالة إلى حكومته بتاريخ 26 تشرين الثاني عام 1900 طلب فيها الموافقة على استمرار ابن غلوم وكيلاً لبريطانيا في الكويت (اتجيسون، 2011: ص265) (محمد، 2011: 346) وبقي يمارس عمله سرياً إلى أن اعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على الإعلان رسمياً عن مهمة أبن غلوم في حزيران عام 1901، بعد أن دخلت السفن التجارية البريطانية إلى الكويت فصار يعرف لدى اهالي الكويت بـ "الحاج علي وكيل المقيم السياسي لخدمة المراكب"، وكان في بعض الأحيان يذهب إلى مقيمية بوشهر بنفسه بتكليف من الشيخ مبارك الصباح لنقل المعلومات الحساسة المتعلقة بمصلحة إمارته والتي لا تتحمل التأخير في البريد لحين وصولها، فضلاً عن الرغبة في ضمان سريتها (الغنيم، 2007: 11)، ومنذ ذلك التاريخ أُعلن عن مهمة ابن غلوم رسمياً وأصبح يمارس عمله بشكل علني، فكلفته بريطانيا بواجبات كان أهمها: إرسال التقارير التي تخص الشيخ مبارك وعلاقته بالدولة العثمانية وموقفه من روسيا والمانيا( )، فضلاً عن معرفة الاشخاص الغرباء الذين يدخلون إلى الكويت، وبهذا مثلت تقارير ابن غلوم السند الأساس الذي اعتمدها الساسة البريطانيين اثناء رفعها لهم وعلى أساسها وجهوا السياسة البريطانية في الكويت (اتجيسون، 2011: 265) .

يمكن أن نستقرئ من خلال عمل ابن غلوم بأن بريطانيا اعتمدت على التقارير التي رفعها، والخاصة بشؤون الكويت وتطورات الاحداث في الجزيرة العربية، ومراقبة تحركات الشيخ مبارك وتصرفاته مع روسيا والمانيا والدولة العثمانية، فكانت على أساسها تتعامل مع الشيخ مبارك، ومن هنا يمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف من وراء ايجاد وكيل لها في الكويت هو تزويدها بكل المعلومات التي تهم مصالحها هناك، وانها وضعت في حساباتها تعيين وكيل عربي من أهالي المنطقة، حتى لا تثير الارتياب من نواياها المبطنة المتمثلة في تحقيق مصالحها الاستعمارية والانفراد بالسيطرة على الكويت.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية الوكيل البريطاني في الكويت للمصالح البريطانية جاءت متزامنة مع تصاعد الصراع بين نجد وحائل، ذلك الصراع الذي ساند فيه الشيخ مبارك حليفه ابن سعود( ) إذ زوده بالمؤن والرجال نكاية بابن الرشيد بغية المحافظة على ولاء القبائل المجاورة له، فضلاً عن الاطمئنان والحفاظ على سلامة القوافل التجارية لبلاده (الطربين، 1976: 41)، وهنا

أمرت الحكومة البريطانية ابن غلوم بمنع الشيخ مبارك من التدخل في النزاع القائم في نجد( ) لاسيما بعد أن تأزم الموقف بين ابن سعود وابن الرشيد، تجنبا لتعرض الكويت لأي خطر من أبن الرشيد والدولة العثمانية، وإلى جانب الدور الذي أداه ابن غلوم، نصح الشيخ مبارك بأن يتصل بالعثمانيين بغية تهدئة الأوضاع الملتهبة في المنطقة (**Bidwell, 1971: 91**).

التهديدات العثمانية ومتغيرات السياسة البريطانية

سعت الدولة العثمانية في أواخر عام 1902 إلى فرض سيطرتها على بعض الاقسام الواقعة شمال الكويت والتي يدعي حاكمها بتبعيتها له لذا تحركت بريطانيا بشكل سريع من أجل التدخل لصالح حاكم الكويت، والوقوف بوجه التهديد العثماني، لذا عملت بريطانيا على تقديم احتجاج إلى وزارة الخارجية العثمانية عن طريق سفيرها أوكونور **OConnor** في أوائل عام 1903، وبدل أن يدرس القضية مع السفير البريطاني صرح وزير الخارجية العثماني أحمد توفيق باشا: "بأنه لم يكن على علم بتلك التطورات مؤكداً في الوقت نفسه أن تلك المناطق هي في الأساس تابعة للعثمانيين وليس هناك نفوذ لشيخ الكويت عليها" (الحريَّص، 2017: 389) ، ونتيجة لذلك أقترح السفير البريطاني أوكونور انشاء وكالة بريطانية في الكويت كجزء من سياسة أكثر فاعلية في إدارة المصالح البريطانية هناك (الاعظمي، 1991: 14)، وقد نال هذا الاقتراح موافقة حكومة الهند البريطانية، إلا أنه واجه معارضة من وزارة الخارجية البريطانية؛ بسبب اعتقاد الأخيرة أن الموافقة على انشاء الوكالة البريطانية في الكويت يعد خروجاً على الأوضاع الراهنة بحسب ما اقرته اتفاقية الوضع الراهن المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية( )، فضلاً عن أن الموافقة عليه سيفسر على أنه دعم بريطاني لاستقلال الكويت (توزون، 1993 : 13 – 14)، وكمخرج من ذلك الوضع المحرج اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على إرسال أحد ضباط حكومة الهند إلى الكويت بين مدة وأخرى لإدارة المصالح البريطانية هناك وأن يتلقى الأوامر من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مباشرةً (الاعظمي، 1991: 14).

يبدو أن عدم رغبة وزارة الخارجية البريطانية بشأن انشاء الوكالة البريطانية في الكويت، يعود إلى رغبتها في عدم إثارة الدولة العثمانية، وهذا كان من أولويات السياسة البريطانية بغية تحقيق أهدافها والمحافظة قدر الإمكان على مصالحها وعدم فتح باب التورط بمشاكل مع الدولة العثمانية.

وعلى أي حال تعهدت بريطانيا للشيخ مبارك بغية ترسيخ نفوذها بشكل أكثر من السابق بحماية الكويت من الاعتداءات الخارجية وأكدت ذلك باتفاقية عقدتها معه في عام 1903 ووعدته بعدم التدخل في شؤون الكويت الداخلية وحصر حكم الكويت

بأبنائه وأحفاده، وبعد أن ضمنت بريطانيا موافقة الشيخ مبارك على الاتفاقية وظفت جانباً من سياستها الخارجية للكويت بغية ترسيخ نفوذها (حسن، 1968: 101) (خزعل، 1962، ج2: 139).

ومن هنا عدت بريطانيا أن أي تدخل في الكويت يمثل تهديداً مباشراً لسياستها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، وبهذا الشأن اجتمع مجلس اللوردات البريطاني( ) في الخامس من أيار عام 1903، وخلال الاجتماع تقدم وزير الخارجية البريطاني اللورد لانسدون **Lansdon** ( ) وابدى وجهة نظره بشأن تأثير الاخطار الخارجية على المصالح البريطانية قائلاً:

"يبدو أن سياستنا يجب أن توجه في الدرجة الأولى إلى حماية وترويج التجارة البريطانية في مياه الخليج العربي، كما يجب أن نعتبر تأسيس أي قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج العربي لأي قوة أخرى على أنه تهديداً خطير للمصالح البريطانية، ويجب علينا مقاومته بكل ما نمتلك من وسائل" (جودة، 1979: 61).

يبدو أن ما تقدم به وزير خارجية بريطانيا كان معد وفق خطة مدروسة مسبقاً الهدف منها إحكام الطوق على إمارات الخليج العربي وتقوية الروابط بين بريطانيا وحكام تلك الإمارات ووضعها ضمن حلقة النفوذ البريطاني حتى كانت الكويت هي أخر إمارة تدخل في حماية النفوذ البريطاني(الحاتم، 1980: 42). والدليل أنها الإمارة الأخيرة التي أدخلتها بريطانيا في اتفاقيات الحماية عام 1899.

ولم تقتصر قضية إقامة الوكالة البريطانية في الكويت وحماية بريطانيا لمصالحها على الساسة البريطانيين بما عرضوا من اقتراحات فحسب، بل كان لنائب الملك في الهند اللورد كيرزون **Curzon**( ) مقترحاته الخاصة ووجهات نظره تجاه تطبيع السياسة البريطانية مع الكويت والحفاظ على مصالحها.

دور اللورد كيرزون في اقامة الوكالة البريطانية في الكويت.

جاء دور اللورد كيرزون متزامناً مع مدة وكالة ابن غلوم في الكويت، فمنذ أن تسنم كيرزون منصب نائب الملك في الهند (1898 – 1905) كانت مصلحة بريطانيا ضمن مخططاته السياسية فوق كل الاعتبارات، فقد افرزت السياسة التي تبناها كيرزون "نظام الوكالة البريطانية"، فالذي يشغل منصب الوكيل البريطاني ينوب عن عمل المقيم البريطاني في الخليج العربي، بهذا جاءت سياسية كيرزون متوافقة مع آراء لانسدون وزير خارجية بريطانيا بشأن مصالح بريطانيا في الكويت، إذ أكد كيرزون

على أن تلك المصالح ستشكل العامل الأساس الذي يدعم موقع بريطانيا في الكويت، لاسيما التي تقف حاجزا أمام تطلعات الدول الأخرى التي تروم الحصول على امتيازات مماثلة كتلك التي حصلت عليها بريطانيا في الكويت، لذا فإنَّ كيرزون كان يرى أن تعزيز مركز بريطانيا في الكويت سيحول دون منافسة تلك الدول لبريطانيا (التميمي، 1992، ص52 – 53) (بوندا رافيسكي، 1994: 389)، وبهذا الشأن بعث اللورد كيرزون برسالة إلى اللورد جورج هاملتون **George Hamilton** وزير شؤون الهند، عبر فيها عن ارتياحه لتصريح وزير الخارجية البريطاني واصفاً ذلك التصريح بأنه:

"ادخل السرور والفرحة إلى قلبي وان ما جاء فيه كان يراودني وقد عبرت عنه منذ أحد عشر عاماً في كتابي فارس والمسألة الفارسية وبالتحديد عام 1892" (جودة، 1979: 61) فكان ذلك التصريح دافعاً لكيرزون إلى تنفيذ ما كان يفكر به، وهو اظهار قوة النفوذ البريطاني من خلال الاستعراض في مياه الكويت (العاني، 2008: 123) .

ومن أجل تنفيذ ذلك على أرض الواقع طلب كيرزون في حزيران عام 1903 من حكومته السماح له بالاستعراض في مياه الكويت فجاء طلب كيرزون متوافقاً مع سياسة بريطانيا الجديدة التي رسمتها للحفاظ على مصالحها في الكويت ، والتي تتلخص بتعزيز مصالحها الاقتصادية والعسكرية والسياسية هناك واضعاف منافسة الدول الاخرى، لكي يتسنى للحكومة البريطانية تحويل الكويت إلى قاعدة عسكرية بحرية بريطانية (بوندا رافيسكي، 1994: 389) (**Wilson, 1959: 252**).

وفي الوقت الذي قدم فيه كيرزون طلبه إلى الحكومة البريطانية، كانت الأوساط السياسية البريطانية مشغولة في قضية مراقبة تصرفات الشيخ مبارك، تلك القضية التي شكلت مثاراً للجدل هناك، فبعد أن وجد ساسة بريطانيا أنهم عاجزين على مراقبة الشيخ مبارك من مقر مقيميتهم في بوشهر، قرروا عقد اجتماع لهذا الغرض، فظهر في الاجتماع ثلاثة اتجاهات، رأى اصحاب الاتجاه الأول تكليف القنصل البريطاني في المحمرة بمراقبة الأوضاع في الكويت، في حين رأى اصحاب الاتجاه الثاني تعيين مندوب بريطاني في الكويت بشكل مؤقت وان يزورها بين الحين والآخر، أما جماعة الاتجاه الثالث فكانوا يؤيدون فكرة تعيين وكيلاً دائماً في الكويت (الخصوصي، 1988: 76 – 77) وبعد تبادل وجهات النظر بين الساسة البريطانيين، اتفقوا على رفض الخيار الأول والثالث؛ لأسباب، أن الأول يعد مخالفة للتدرج القنصلي، اما الثالث فان رفضه كان بسبب اتفاقية الوضع الراهن بين العثمانيين والبريطانيين، فاستقرت الآراء على الاتجاه الثاني الذي أكد اصحابه على ان يكون تعيين الوكيل البريطاني مؤقتاً لحين صدور تعليمات جديدة لتصبح إقامته دائمة (**Bidwell, 1971: 49 – 50**) ، بغية عدم إثارة الشكوك تجاهه، وحتى لا

تعتقد الدولة العثمانية بأن الكويت قد وضعت تحت الحماية البريطانية ويفسر ذلك خرقاً لاتفاقية الوضع الراهن، وبهذا فأن مقترح أوكونور المقدم في تموز عام 1903 الخاص بإرسال وكيل بريطاني للكويت بغية السيطرة على تصرفات الشيخ مبارك أصبح أمراً واقعياً وتحقق في آب عام 1904 (**Bidwell, 1971: 68**) .

وبعد أن تلقى كيرزون موافقة حكومته ابحر في 16 تشرين الثاني 1903 من كراتشي على متن السفينة البريطانية هاردنك **Hardinge** متوجهاً صوب الكويت، وبعد رحلة بحرية في مياه الخليج العربي مر بمسقط والبحرين وإمارات الساحل العماني ختم جولته في 28 تشرين الثاني من العام ذاته في الكويت (العاني، 2008: 126) (الفرحان، 1960: 70)، وقد تزامن ذلك مع تفاقم المشاكل بين الشيخ مبارك والدولة العثمانية بشأن الحدود شمال الكويت (الحريَّص، 2017: 392) فاستغل الشيخ مبارك لقاءه مع اللورد كيرزون على متن السفينة هاردينك وصرح له بأنه قد قطع جميع علاقاته مع الدولة العثمانية ويعد نفسه من اللحظة يتمتع بالحماية البريطانية، وفي معرض حديثه مع اللورد كيزون طلب الشيخ مبارك مساعدته في إجلاء القوات العثمانية المرابطة في ام قصر وجزيرة بوبيان موضحاً له بانهم اي العثمانيين قد سلبوا تلك الأراضي منه، فما كان من كيرزون إلا أن أبدى سعادته لمعرفة موقف الشيخ مبارك من الوجود البريطاني في الكويت، وأوعده بدراسة ما طلب منه (**Bidwell, 1971: 68**) (بوندا رافيسكي، 1994: 394)، وكان من ضمن ما اهتم به كيرزون الحد من ممارسات الشيخ مبارك الصباح على الحدود الكويتية مع ابن الرشيد، فوجد كيرزون أنه من الانسب الحفاظ على موقع بريطانيا والابتعاد قدر الامكان عن الانخراط في تلك المشاكل، ومنع الشيخ مبارك من التدخل في النزاع الدائر بين ابن سعود وابن الرشيد من أجل إغلاق باب بوجه العثمانيين من التدخل في الكويت لمناصرة ابن الرشيد (سلوت، 2008: 344 –345).

ترتب على وجود كيرزون في الكويت عدة نتائج هامة تصب في مصلحة الحكومة البريطانية فقد استطاع كيرزون ان ينتزع موافقة الشيخ مبارك بشأن تعيين وكيل بريطاني في الكويت، وبهذا بدأت مرحلة جديدة من السياسة البريطانية هناك فتقرر فتح مكتب بريدي لبريطانيا للإشراف على مصالحها في الكويت (العاني، 2008: 123)، ونتيجة لحرص كيرزون على مصالح بلاده عقد اتفاقية مع الشيخ مبارك في 28 شباط 1904 لتأسيس دائرة بريد في الكويت، وكان أحد أهم بنودها عدم اعطاء مثل هكذا امتياز لأي دولة أخرى عدى بريطانيا (**Wilson, 1959: 252**)، ومن أجل تسهيل إدارة المكتب البريدي أرسلت حكومة

الهند البريطانية داوود الرحمن( )، وعينت له مساعداً بغية انجاز المغلفات البريدية ولصق الطوابع عليها (الأصقه، 214: 294) فكان للزيارة التي قام بها كيرزون للكويت أهمية كبيرة في دعم الإمارة وحاكمها الشيخ مبارك الصباح (الغنيم، 2016: 102).

وعلى أية حال فقد مهد إقامة دائرة البريد في الكويت إلى إنشاء الوكالة البريطانية وتعيين وكيل بريطاني فيها يدير سياستها هناك، وبعد مداولات بين سياسيي الحكومة البريطانية وكيرزون وبين الأخير والشيخ مبارك تمت موافقة جميع الأطراف على تعيين الميجر نوكس**Col. S. G. Knox**( ) وكيلاً بريطانياً في الكويت (الشملان، 1959: ص149) (**Sagher, 2004: 67**).

يبدو أن فكرة انشاء مكتب للبريد في الكويت، جاءت في الوقت الذي زار فيه كيرزون الكويت، كانت نابعة من رغبتها بان يكون افتتاح المكتب بحضور من يمثلها أو على الأقل اعطاء الموافقة وهذا دون شك يمثل مظهر من مظاهر ابراز النفوذ البريطاني في المنطقة، واعلام الدول المنافسة لها هناك الدولة العثمانية والمانيا بأن بريطانيا هي صاحبة النفوذ في المنطقة وإن وجود غيرها يعد تهديدا لمصالحها في المنطقة.

المبحث الثاني: الوكالة البريطانية ودورها في املاء السياسة البريطانية والموقف العثماني إزاء تلك الاحداث

استناداً إلى برقية وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في الثالث من آب 1904 صدرت الأوامر إلى الميجر نوكس بعد موافقة جميع الأطراف على تعيينه في منصب الوكالة بأن يتوجه إلى الكويت بهدف ممارسة مهامه **Saldanha, 1986: 82**))، وقد عزز ذلك المقيم البريطاني بيرسي كوكس **Percy Cox**( ) برسالة ارسلها إلى الشيخ مبارك في اليوم التالي – اي الرابع من آب – أوضح فيها بأن المهام المكلف بها نوكس من حكومته تقتصر على تقديم المساعدة له في الجوانب الضرورية لشؤونه في الكويت(**Bidwell, 1971: 68**) واستناداً على رسالة كوكس استقبل الشيخ مبارك قرار وزارة الخارجية البريطانية القاضي بتعيين نوكس وكيلاً في الكويت بسرور كبير، وعبر عن ذلك برسالة بعثها إلى الوكيل البريطاني نوكس في 7 آب من ذلك العام ذكر فيها: بأن تعيينه لإدارة الوكالة يعد ضماناً لحكومة الكويت بالحماية البريطانية لمصالح الحاكم ولا يستبعد أن يكون الشيخ قد عدَّ ذلك التعيين ضماناً بريطانياً لحماية الكويت ،1986: 82) **Saldanha**).

لا نبتعد كثيراً عن الواقع أذا ما قلنا أن موافقة الشيخ مبارك على تعيين نوكس لا تخرج عن دائرة الانطباع السائد والرغبة من قبل حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح بمساعدة بريطانيا له وحماية إمارته لاسيما وأن الكويت كانت معرضة للخطر نتيجة

الصراع الدائر بين ابن سعود، وابن الرشيد الذي كانت الدولة العثمانية تسانده وهذا ما كان يخشاه الشيخ مبارك من ان تتعرض الكويت إلى غارات ابن الرشيد والدولة العثمانية معاً، ومن هنا جاءت رغبة الشيخ مبارك بتعيين وكيل لبريطانيا في الكويت لدعمه ضد الأخطار المحيطة به. وما يؤيد ذلك الرسالة التي بعثها مبارك إلى كوكس المقيم البريطاني في بوشهر والتي جاء فيها:

"أنا سأستضيف الوكيل لصداقتي معك، لأنه ليس هناك واحدا أخر في قلبي سواك ، عدالة وصواب حكومتك لا يمكن إحصائها، وحمايتكم لمن يطلبها ويبحث عن ملاذ أمن معروفة، وأني لا أرى أنه من الممكن أن يتم ضيافتكم بطريقة لائقة مثلما سأفعله أنا معكم" **(Bidwell, 1971: 82)** .

ووفقاً إلى برقية وزارة الخارجية البريطانية، وموافقة الشيخ مبارك صدرت الأوامر البريطانية للميجر نوكس بالتوجه إلى الكويت لممارسة مهامه، فغادر بوشهر في الخامس من آب عام 1904 ووصل الكويت في اليوم التالي (الخترش، 1990: 277) (خزعل، 1962، ج2: 138) (اتجيسون، 2011: 265)، وكان إلى جانب نوكس طبيب جراح مساعد، وموظف للبريد يساعداه في إدارة الوكالة البريطانية (الخترش، 1984: 76)، وبعد وصول نوكس إلى الكويت، أرسلت إليه وزارة الخارجية البريطانية التعليمات التي يستهدي بها في إدارة السياسة البريطانية هناك عن طريق المقيم البريطاني بيرسي كوكس، وبدوره الأخير أبرق إلى الوكيل نوكس مضامين تعليمات الحكومة البريطانية (الخترش، 1990: 277 – 278)، إذ اقتصرت تلك التعليمات على: تعزيز العلاقات الودية مع الشيخ مبارك الصباح وتقديم المشورة والمساعدة له، والتقرب من الشخصيات المؤثرة في الكويت **(Rush, Political Agency, 1989: 30)**، والابتعاد عن التدخل في أمور الكويت الداخلية قدر الامكان (**Sagher, 2004: 67)**، كما اوكلت اليه مهمة حماية المصالح التجارية البريطانية والعاملين عليها من الرعايا البريطانيين بين الكويت والجزيرة العربية، ومراقبة التحركات العثمانية على الحدود الكويتية وبعض الدول الاجنبية الأخرى التي تسعى إلى تغيير الاوضاع الراهنة في الكويت أي – المصالح البريطانية والعلاقات البريطانية الكويتية– (الصباح، 1988: ص28) وأن يرسل التقارير اليومية بشأن ذلك إلى حكومته أولا بأول، وان يعطي جانباً من مهامه لمتابعة منطقة خور عبد الله( ) والمياه المحيطة بجزيرة بوبيان( ) وأم قصر( )، كما أكدت الحكومة البريطانية على الوكيل نوكس بأن يكرّس جهوده للحصول على المعلومات التي تتعلق بالمشاكل القائمة بين ابن سعود وابن الرشيد، واختتمت الحكومة البريطانية تلك المهام بقضية السلاح ومنع الشيخ مبارك من التجارة به أو ارساله إلى صديقه ابن سعود (العاني، 2008: 130) (الخترش، 1990: 278 – 279)، اما الشيخ مبارك فأنه

عبر عن ارتياحه على أمر تعيين الوكيل البريطاني في الكويت برسالة بعثها إلى نوكس في 7 آب من ذلك العام، ذكر فيها بأن تعيينه لإدارة الوكالة يعد ضماناً لحكومة الكويت بالحماية البريطانية لمصالح الحاكم **(Bidwell, 1971: 82)**، وبهذا الاعتراف دخلت الكويت مرحلة جديدة من تاريخها وعلاقاتها مع بريطانيا، وبدأ تشخيص ورصد الأحداث بدقة خشية على المصالح البريطانية في المنطقة **(Saldanha, 1986:86)**.

وقد سجل ذلك التاريخ انعطافه تاريخية خطيرة في تاريخ الكويت السياسي والتي اعطت ملامح سياسة البلاد طوال النصف الأول من القرن العشرين والتي تمثلت بسياسة بريطانيا تجاه الكويت طوال تلك المرحلة.

ومع بداية إقامة الوكيل البريطاني نوكس في الكويت، أرسلت كل من الدولة العثمانية وروسيا وفرنسا مبعوثيها في 12 أيلول عام 1904 ليعرضوا خدماتهم على الشيخ مبارك ويطلبوا منه تعيين وكلاء لدولهم في الكويت أسوة بما حصلت عليه بريطانيا فرفض الشيخ مبارك طلبهم استنادا على اتفاقه مع بريطانيا (لوريمر، د.ت، ج3: 1565).

أما الشيخ مبارك فبعد مباشرة نوكس بالوكالة قدم اليه طلب بتاريخ 13 أيلول عام 1904، بشأن تعيين طبيب يقدم الخدمات الصحية للكويتيين (الجار الله، 2011: ص62)، وبغية كسب ود الشيخ مبارك وافق نوكس على طلبه، فتم تأهيل المستوصف في 30 تشرين الأول 1904 واتخذوا من دار المقيمية البريطانية مقراً له، وكان يديره المعاون الطبي داوود الرحمن الذي أستمر يمارس عمل الطبيب فيه حتى عام 1907( )، واراد الشيخ مبارك أن يعرف مرتب الطبيب ونظام الأدوية، فأرسل رسالة إلى نوكس في الأول من تشرين الثاني عام 1904 استفسر فيها عن ذلك، فضلاً عن أنه طالب نوكس فيها بأن يكون العلاج مجاناً للفقراء من سكان الكويت (الجار الله، 2011: 63) ، فأجابه نوكس برسالة مؤرخة في 3 تشرين الثاني ذكر فيها بأن علاج الفقراء مجاناً، في حين يدفع ميسوري الحال مبالغ مقابل الخدمات الصحية التي تقدم لهم، وتكون تلك المبالغ بمثابة الراتب للطبيب ومساعدوه(الجار الله، 2011، ص 64) .

موقف الوكيل البريطاني نوكس من سياسة الشيخ مبارك

أصبح الوكيل البريطاني نوكس على مقربة من الصراع القائم وتطوراته بين آل سعود وآل الرشيد فوجد بان ابن سعود لا يستطيع المحافظة على حكمه في نجد من دون مساعدة خارجية **(Tuson, 1979, Vol 11: 133)** فهو في موقف لا يسمح له الاستنجاد بالعثمانيين انصار آل الرشيد، فأضطر مجبراً للتوجه صوب صديقه وحليفه الشيخ مبارك الصباح لمساندته في

الحفاظ على ملكه، وبعد متابعة من نوكس لتطورات الموقف أقر بان الشيخ مبارك الصباح على الرغم من التعهدات التي قدمها للسلطات البريطانية القاضية بعدم التدخل في أحداث نجد، إلا أنه كان مستمراً في تقديم الاسلحة والذخيرة والطعام لابن سعود، إذ كانت ترسل كل أسبوع بشكل دوري **(Bidwell, 1971: 70 -71)**، وهذا دون شك يوحي بوجود مصالح مشتركة بين الشيخ مبارك وامير نجد ابن سعود تكاتفت تلك المصالح في مواجهة أمراء حائل، ويبدو أن تلك المصالح منطلقة من رغبة الشيخ مبارك وابن سعود في السيطرة والزعامة على الجزيرة العربية.

أثارت السياسة التي اتبعها الشيخ مبارك تجاه ابن سعود امتعاض الوكيل نوكس، فالشيخ مبارك على الرغم من انه كان لطيفاً مع نوكس، إلا أنه كان يتبع السياسة التي تضمن له حماية الكويت فقد كان كالمعتاد يناقش اموره السياسية في مجلسه الاستشاري متجاهل استشارة الوكيل البريطاني؛ وذلك لأنه كان يعتقد بأن الهدف من تعيين نوكس هو من اجل تسهيل الاتصال بينه وبين الحكومة البريطانية وليس التدخل في شؤونه وشؤون إمارته (سلوت، 2008: 344 – 345)، وفي غضون ذلك صدرت الأوامر للوكيل نوكس من الحكومة البريطانية بوجوب التدخل لمنع الشيخ مبارك من الانخراط في احداث الجزيرة العربية، إذ كان الهدف من ذلك هو الضغط على ابن سعود المحتاج إلى المساندة من المؤن والأسلحة بغية تهديد المنطقة، حفاظاً على مصالح بريطانيا في إمارات الخليج العربي **(Bidwell, 1971: 91)** وبهذا الشأن التقى الوكيل البريطاني نوكس بالشيخ مبارك الصباح في 19 كانون الثاني 1906، وبعد حديث طويل دار بينهما اخبره الشيخ مبارك بانه كتب رسالة الى ابن سعود يحذره فيها من نتائج سياسته العدائية تجاه حكام إمارات الخليج العربي، لاسيما الذين تربطهم علاقات واتفاقيات مع بريطانيا، مهدداً إياه أن هو أصر على عدائه بقطع العلاقات بين الكويت ونجد (الخصوصي، 1988: 87).

يبدو أن الشيخ مبارك الصباح هدّف من اعطاء السلاح لابن سعود بغية اطالة القتال بينه وبين ابن الرشيد، واشغاله عن سياسة التوسع التي لا يحبذها الشيخ مبارك خشية على مصالحه الخاصة، والتي قد تؤدي الى حصول ابن سعود على منفذ بحري على ساحل الخليج العربي، يحول تجارة نجد بعيدا عن الكويت، ومنها يتخلص من منافسة ابن سعود في الزعامة والسيطرة على الجزيرة العربية **(Bidwell, 1971: 92)**، ورغم الجهود التي بذلها نوكس لمنع الشيخ مبارك إلا أنها لم تثمر عن شيء، الأمر الذي أحس فيه نوكس بالإحباط نتيجة لعدم امتثال الشيخ مبارك لأوامره، وبهذا الشأن طلب نوكس من حكومة الهند التدخل للحد من تصرفات الشيخ مبارك، كي لا تتعقد الأمور بين بريطانيا وبين الدولة العثمانية (سلوت، 2008: 384).

وقد حدثت تطورات في الصراع بين ابن سعود وال الرشيد زادت من استياء وتذمر الوكيل البريطاني نوكس، نتيجة تجاهله من الشيخ مبارك عندما قبل الأخير وساطة خالد العون( ) المرسل من متعب بن عبد العزيز بن رشيد بعد مقتل والده عبد العزيز في معركة روضا مهنا( ) لإنهاء الخلافات بينه وبين ابن سعود وبينه وبين الشيخ مبارك، فما كان من نوكس الا ان اعتقد بان الشيخ مبارك اخذ يتأمر ضده، فكتب مذكرة إلى كوكس مستنداً على الاخبار المتناقلة في الكويت، بأن الشيخ مبارك مال إلى صوب العثمانيين أكثر من ذي قبل، واشار في مذكرته إلى أن الهدف من قدوم الشيخ خالد العون إلى الكويت ليس لغاية الصلح بين ابن الرشيد ومبارك والسعوديين أكثر من كونها محاولة لإعادة تجارة السلاح مع ابن رشيد، وذكر بأن الشيخ مبارك قد عقد اتفاق سري مع مبعوث ابن الرشيد الشيخ القوي لشراء الاسلحة، وبهذا الصدد ذكر سلوت بأن الشيخ مبارك كان يهدف من وساطته بين ابن سعود وابن الرشيد هو تجنب التدخل العثماني الذي كثيراً ما يحذر منه الوكيل البريطاني نوكس في المنطقة مما يؤثر على استقلال امارته (سلوت، 2008: 387)، ومن جانبه الشيخ مبارك لم يعر آذان صاغية لما رفعه نوكس في مذكرته الى المقيم البريطاني؛ وذلك لأنه استند على وعد الحكومة البريطانية التي اوعدته بانها لن تتدخل في شؤون الكويت الداخلية، فضلاً عن ذلك فان مبارك صرح بأن بريطانيا إن لم توفِ بوعودها له فأنه سينقلب عليها، فما كان من حكومة بريطانيا إلا أن ارسلت عن طريق كوكس رسالة ودية إلى الشيخ مبارك طلبت فيها أن يكون ودوداً مع الوكيل نوكس (سلوت، 2008: 387) وهذا يؤكد بأن اقدام مبارك على الوساطة ليس لحل الخلافات بين الطرفين التي يريدها الشيخ مبارك أن تطول في سبيل أن يكون المسيطر الوحيد على الجزيرة العربية، وانما ابعاد الكويت عن دائرة الصراع إذا طال وتدخل الدولة العثمانية.

ولم تقتصر سياسة الشيخ مبارك فقط على التدخل في شؤون الجزيرة العربية وموقف نوكس منها، بل كانت له علاقات مع الشيخ خزعل( ) أمير المحمرة، إذ كانت هنالك علاقات ودية وتعاون بين الطرفين، مما زاد التوتر بين الشيخ مبارك ونوكس بشكل واضح بعد أقدم الشيخ مبارك على تقديم العون لصديقه الشيخ خزعل عندما ثارت عليه قبيلة بنو طرف، ومن هناك أخذ الشيخ مبارك يرسل المعلومات إلى بوشهر عن طريق نائب القنصل في المحمرة مكدول **Macdouall** متجاهلاً الميجر نوكس بل وصل به عدم الاهتمام لوجوده انه لأخذ يبعث التقارير إلى بوشهر دون علم نوكس، الأمر الذي أثار الأخير وحكومة الهند معاً اعتقاداً منهم بأن الشيخ مبارك يعد العدة للابتعاد عن السيطرة البريطانية **(F.O.371/768: 1908)** .

ومن هنا اثيرت الشكوك حول الشيخ مبارك بأنه قد غير وجهة نظره تجاه الوكيل البريطاني نوكس، فبعد أن كان راغباً بوجوده في الكويت ضناً منه أن يكون وسيطاً بينه وبين حكومة بريطانيا، أصبح يمقت وجوده بعد أن أخذ يتدخل في سياسة الشيخ مبارك الإقليمية وشؤون الكويت الداخلية.

موقف الدولة العثمانية من تعيين الوكيل البريطاني نوكس

أثار تعيين الميجر نوكس وكيلاً سياسياً لبريطانيا في الكويت امتعاض الدولة العثمانية وأعدت ذلك مساس بسيادتها (خزعل، 1962، ج2: 139)، ومخالف للاتفاقية التي عقدت بينها وبين بريطانيا عام 1901 التي اتفقا فيها على الابقاء على الوضع القائم في الكويت (الصباح، 1988: 28)، وقد اعتقدت الدولة العثمانية بأن تعيين نوكس وكيلاً لبريطانيا في الكويت، ما هو إلا من اجل تنسيق تقديم العون للسعوديين عن طريق الشيخ مبارك، يبدو ان ما تقدم يعكس سوء الفهم لدى العثمانيين فالواقع يؤكد بأن المقصد من ارسال نوكس هو لإيقاف مؤازرة الشيخ مبارك للسعوديين كي لا تتدخل بريطانيا بصراع او مشاكل مع الدولة العثمانية المساندة لابن الرشيد (سلوت، 2008: 348).

وقد التقى السفير العثماني في مدينة لندن بـ لانسدون وزير الخارجية البريطاني في 20 تشرين الأول 1904، وكان محور الحديث بينهما حول قرار حكومة الهند الخاص بتعيين وكيلاً بريطانياً ينوب عنها في إدارة السياسة البريطانية في الكويت، وفي معرض حديثة أشار السفير العثماني إلى ان ما أقدمت عليه حكومة الهند يعد خرقاً للاتفاقية البريطانية العثمانية الخاصة بالمحافظة على الوضع الراهن في الكويت، فأجابه لانسدون بأن نوكس قد أرسل إلى الكويت بمهمة كلفته بها حكومة الهند وانه سيتركها بعد اتمام تلك المهمة ولم يبق هناك بصورة دائمة **(F.O78/5385, 20 Oct 1904: 26)**، ولم تنته الاحتجاجات والشكاوى العثمانية عند ذلك الحد، بل أقدم الوالي العثماني في البصرة مخلص باشا( ) على تقديم شكوى إلى الباب العالي فحواها بأن نوكس كثير ما يلتقي الأهالي ويجالسهم في المقاهي ويتدخل في الشؤون الداخلية الإدارية للحكومة هناك **(Bidwell, 1971: 80)** .

وبهذا الشأن أرسلت الدولة العثمانية احتجاجاً إلى بريطانيا عن طريق سفيرها في لندن بتاريخ الأول من تشرين الثاني من عام 1904، ذكرت فيه بأن تعيين الوكيل البريطاني نوكس في الكويت يعد خرقا للوضع الراهن (الصباح، 1988: 28) وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية اعدت تعيين نوكس وكيلاً دائماً لها في الكويت، إلا أنها تراجعت عن قرارها، بسبب اللهجة

العثمانية المذكورة بمحتوى الاحتجاج، واحتواء للموقف المتأزم صرحت وزارة الخارجية البريطانية بأن تعيين نوكس مؤقت وليس دائمي(توزون، 1993: 15)، وفي الثاني من تشرين الثاني عام 1904 كرر السفير العثماني لقاءه مع وزير خارجية بريطانيا لانسدون بشأن قضية الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إذ أكد له بأن ذلك التعيين أن تم بدون موافقة الدولة العثمانية فأنه يعد خرقاً للاتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية (بوندا رافيسكي، 1994: 401).

تواصلت احتجاجات الدولة العثمانية على وجود وكيل بريطانيا الميجر نوكس، ففي العاشر من تشرين الثاني 1904 أراد السفير العثماني معرفة مهام الوكيل نوكس المكلف بها من حكومته فضلاً عن معرفة عدد مرافقيه، وفي معرض حديثه ذكر السفير العثماني بأن نوكس لم يأت الكويت بمفرده بل كان يرافقه ثمانية اشخاص بريطانيين، وأمام الاستياء العثماني برر لانسدون وزير خارجية بريطانيا للسفير العثماني بأن العرف المتبع لدى كبار مسؤولي بريطانيا بأنهم حينما يكلفوا بمهمة خارج بريطانيا عادةً ما يصحبون اتباعهم ومساعديهم (العاني، 2008: 131 –132) يبدو أن بريطانيا كانت تسعى إلى إنشاء وكالتها في الكويت بعيداً عن التهديدات العثمانية حفاظاً على نفوذها هناك، كما يبدو أن مناورة لانسدون وزير خارجية بريطانيا مع السفير العثماني أراد منها الابتعاد عن التعقيدات في القضية. وعلى أية حال وفر تعيين الوكيل البريطاني نوكس في الكويت الفرصة للمختصين البريطانيين دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقبائل المحيطة بالكويت وطبيعة علاقتها مع الدولة العثمانية ليتسنى لبريطانيا معرفة كيفية التعامل معهم خدمة لمصالحها (العاني، 2008: 133 –134).

وقد أثار الاجراء الذي اتبعته بريطانيا حفيظة الدولة العثمانية؛ لكونها تعد تلك القبائل والمواقع من ضمن مصالحها وراحت تجدد احتجاجاتها ضد وجود الوكيل البريطاني في الكويت، وكإجراء مؤقت من حكومة بريطانيا لامتصاص غضب الساسة العثمانيين قررت في 26 ايار عام 1905 سحب وكيلها نوكس من الكويت وكلفت المساعد الطبي داوود الرحمن في إدارة الوكالة البريطانية تجنباً لحدوث أي تصادم مع العثمانيين (الداود، 1968: 147)، وبهذا الصدد ذكر لوريمر رواية مغايرة لما تردد ذكره بخصوص مغادرة نوكس، إذ أشار إلى أن نوكس غادر الكويت مضطراً بعد تردي حالته الصحية، إذ انه قد أصيب بالتهاب الزائدة الدودية فكان السبب في مغادرة الكويت إلى بريطانيا (لوريمر، د.ت، ج3: ص1558). يبدو ان بريطانيا تظاهرت بمرض نوكس وسحبه عن الكويت بحجة العلاج حفاظاً على هيبتها أمام الدول الأخرى في المنطقة.

ومهما كان من أمر فإن الحكومة البريطانية اعادت نوكس لممارسة عمله في الكويت في 25 تشرين الأول عام 1905 بعد استجوابه من قبل "اللجنة الإمبراطورية للدفاع" من دون تحديد مدة إقامته (توزون، 1993: 15) ؛ وذلك لان بريطانيا رأت من الواجب المحافظة على كيان الكويت وحدوده عند حدوث أي نزاع على الحدود، فكانت المهمة الملقاة على عاتق الوكيل البريطاني نوكس هي تعزيز الوجود البريطاني وحماية المصالح البريطانية في الكويت، بسبب المخطط العثماني – الالماني لتنفيذ خطة انشاء خط سكة حديد بغداد – برلين المخطط لها أن تكون نهايتها عند إحدى موانئ الخليج العربي وبالذات منطقة كاظمة في الكويت ، والاشراف على مسح الحدود الكويتية، فضلاً عن ايجاد مكان مناسب لإنشاء قاعدة بريطانية على ساحل الكويت(سيد، 2011: 10).

المبحث الثالث: دور الوكالة البريطانية في الكويت حتى عام 1909

بعد أن عاد نوكس لممارسة مهامه في دار الوكالة البريطانية في الكويت، أهتم أكثر من السابق بترسيخ نفوذ بريطانيا في الكويت بما يخدم مصالح حكومته، فبدأ يتدخل بإبدال العلم الكويتي( )، وبعد مفاوضات بينه وبين الشيخ مبارك وافق الأخير على ابدال العلم المرفوع على السفن الكويتية بغية تميزها عن السفن الأخرى لتكون تحت حماية بريطانيا بشرط أن يكتب عليها كلمة الكويت باللغة العربية (العنزي، 2004: 26) (الهاجري والعنزي، 2011: 131)، ولم يكتفِ نوكس بذلك بل ذهب إلى أبعد منه حينما طلب من الشيخ مبارك في آذار عام 1906 تبديل الاعلام المرفوعة فوق البنايات الحكومية واقترح أن يكون لون العلم أحمر تتوسطه كلمة الكويت باللغتين العربية والانكليزية معاً فلم يوافق مبارك على طلبه بذريعة أن الحروف اللاتينية منافية للشريعة الإسلامية بحسب اعتقاده (المطيري، 1996: 67)، وبعد جهود كبيرة استطاع نوكس اقناع الشيخ مبارك بأن العلم الجديد يعد تأكيداً على استقلال الكويت عن النفوذ العثماني، وإنها أي الكويت تحظى بالحماية البريطانية؛ ليكون ذلك بمثابة الرسالة إلى ألمانيا الموالية للعثمانيين التي كانت تعد عدتها إلى ايصال سكة الحديد من بغداد إلى كاظمة في شمال الكويت (العنزي، 2004: 27) واستناداً على ذلك وافق الشيخ مبارك في عام 1907 على رفع العلم الجديد بشرط أن يكتب عليه كلمة الكويت باللغة العربية فقط **Rush (Record of Kuwait, 1989: 292)**، .

وهذا دون شك يؤكد تزايد النفوذ البريطاني في الكويت، وفرض الحماية بشكل رسمي عليها، وتهميش دور الحاكم وعلاقاته مع إمارات الخليج العربي الأخرى، وهكذا أصبحت بريطانيا المسؤولة الرئيسة عن إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للكويت.

وإلى جانب ما حققه نوكس من امتيازات كلف من حكومته بالعمل على ايجاد موقع استراتيجي يمكن بريطانيا من خلاله حماية مصالحها في المنطقة، وبهذا الشأن أستمر بالعمل ابتداءً من أوائل عام 1906 حتى نهاية عام 1907، فخلال تلك المدة كان نوكس يجري مسحاً شاملاً لسواحل وحدود الكويت الجنوبية بهدف الحصول على معلومات وافية، وبعد اكمال مسح تلك السواحل والمناطق أرسل نوكس تقريراً مفصلاً موثق بالخرائط إلى حكومته بغية اختيار الافضل (لوريمر، د.ت، ج3: 1563).

وهذا يعطي انطباع بان الدور الذي قام به الميجر نوكس ليس إدارة الوكالة البريطانية في الكويت فحسب بل تعدى ذلك إلى العمل الاستخباراتي وما يؤكد ذلك هو عمل الخرائط للمناطق التي مسحها وارساله برفقة التقرير إلى الحكومة البريطانية.

كان من نتائج المسح الذي عمله نوكس ابراز اهمية ميناء الشويخ بوصفه المكان المناسب للحفاظ على مصالح بريطانيا في المنطقة، ولأهمية ذلك كلفت الحكومة البريطانية بيرسي كوكس مقيمها في بوشهر بأن يفاتح الشيخ مبارك بشأن اقامة محطة للفحم في ذلك المكان بغية تزويد السفن البريطانية منها، وبعد عرض ما كلف به على الشيخ مبارك رفض الأخير العرض خشية ردة فعل العثمانيين، غير أن كوكس بدهائه أقنع الشيخ مبارك بأن حكومة بريطانيا ستكون مسؤولة عن حمايته إذا تعرض لأي اعتداء من العثمانيين، كما أكد كوكس للشيخ مبارك على أن حكومة بريطانيا لا تجبي أي رسوم كمركية على البضائع الكويتية التي تمر بتلك الأرض أو أي أرض اخرى تستأجرها بريطانيا في المستقبل (الخترش، 1984: 82 –83)، وبهذا وافق الشيخ مبارك على اعطاء مساحة من الأرض جنوب ميناء الشويخ بصفة إيجار وليس هبة لبريطانيا، وبعد موافقة الاخير عقدت بين الطرفين اتفاقية الشويخ في تموز عام 1907، وكان أهم بنودها أن تلتزم بريطانيا بالضمانات التي نصت عليها اتفاقية عام 1899 الخاصة بسلامة الأراضي الكويتية بما فيها جزيرتا وربة وبوبيان، وبعد الاتفاق دفعت بريطانيا للشيخ مبارك ثمن الايجار البالغ (000,60) روبية عن كل عام، للشيخ مبارك الذي أعطى بدوره لبريطانيا حق انهاء عقد الايجار إذا هي رغبت بذلك (**Record of Kuwait, 1989: 292) Rush**، .

وبعد أن تمت الاتفاقية اتضح أن الهدف من إيجار الأرض المجاورة لميناء الشويخ يكمن برغبة بريطانيا في انشاء مرسى لأسطولها الحربي الذي تسيطر من خلاله على منطقة كاظمة ومنها على الضفة الأخرى من جون الكويت إذا فكر العثمانيون

والمانيا في جعل منطقة كاظمة نهاية لخط بغداد الحديدي من دون موافقة الشيخ مبارك الصباح والحكومة البريطانية (حراز، 1970: 158) (ابو حاكمة، 1984: 331).

يبدو أن الحكومة البريطانية كانت على علم واسع بما يطمح به الشيخ مبارك الصباح لذلك أخذت تداعب مطامحه الذاتية فراحت تقدم له الضمانات والتعهدات التي تضمن له حكم الكويت بعيداً عن التهديدات الخارجية فضلاً عن عدم المساس بواردات الإمارة الكمركية، ومن تلك المعطيات يتضح أن بريطانيا أرادت من ايجار الارض توسيع نفوذها كجزء من فرض السيادة على الكويت، ويبدو أن بريطانيا اختارت الوقت المناسب لعقد الاتفاقية، ولعل ذلك يعود إلى سببين: السبب الأول يكمن في ابعاد الخطر الألماني المتمثل بسكة الحديد المزمع ايصالها إلى كاظمة في الكويت، في حين يكمن السبب الثاني برغبة بريطانيا في إيجاد موقع استراتيجي لقواتها بغية حماية مصالحها في الوقت الذي ضمنت فيه ساحل الخليج العربي الشرقي بعد أن وقعت معاهدة مع روسيا عام 1907.

ومهما يكن من أمر فإن الميجر نوكس كان آخر ما فعله للحكومة البريطانية في الكويت هو اتمام عقد تأجير ميناء الشويخ، وبعد ذلك اشتد التباعد بينه وبين الشيخ مبارك( ) الذي ازداد تذمراً من سياسة نوكس تجاهه حتى جاء نيسان عام 1909 ترك نوكس إدارة الوكالة في الكويت وخلفه فيها الكابتن شكسبير( ) (الأصقة، 2014: 321)، وعن طريقه استمرت بريطانيا بسياسة فرض الاتفاقيات غير المتكافئة مع حكام الكويت بهدف تعزيز السيطرة عليها بحجة الحماية، إذ كانت أغلب تلك المعاهدات تصب في صالحها من أجل الحفاظ على امتيازاتها هناك والوقوف، بوجه أية محاولة من بقية الدولة الأخرى التي ترغب بالحصول على بعض الامتيازات (ابو حاكمة، 1984: 331).

ومما تقدم يمكن القول ان الوكالة السياسية البريطانية في الكويت قد مثلت سياسة حكومتها بشكل واضح وذلك من خلال التعامل بحذر مع حاكم الكويت الشيخ مبارك، عندما كانت تقدم له النصح لا سيما في علاقاته مع ابن الرشيد، لكنه بمقدار ما يخدم مصالحها في المنطقة، وللحد من التدخل الدولي في الكويت لتجعل بريطانيا منها شبه بحيرة مغلقة لمصالحها فضلاً عن ضمان مصالحها في إمارات الخليج العربي الأخرى، فكل عمل أداه الوكيل السياسي البريطاني ما هو إلا قد فوض لخدمة مصالح الحكومة البريطانية.

الخاتمة والاستنتاجات

في ضوء ما ورد في البحث يمكن إجمال بعض الاستنتاجات التي توصلنا اليها.

أن الاهتمام البريطاني ازداد بشكل فعلي بالكويت بعد اتفاقية الحماية عام 1899 التي مثلت الوجود الفعلي البريطاني فيها، مما أصبح لها مركزاً سياسياً وامتيازات اقتصادية سعت جاهدة للمحافظة عليها ولاسيما بعد أن سعت الدول الأوربية والدولة العثمانية إلى الحصول على مكاسب مماثلة كالتي حصلت عليها بريطانيا في الكويت .

جاءت فكرة إنشاء وكالة بريطانية في الكويت وتعيين وكيلاً سياسياً لها لرغبة من بريطانيا في تسيير سياستها هناك نتيجة لبعد المنطقة عن المقيمية البريطانية في بوشهر، ومنع أي تدخل خارجي في الكويت لكونه يمثل تهديداً مباشراً لسياستها هناك، لذا كان حماية مصالحها في المقام الأول.

كان اهتمام الوكلاء البريطانيين في الكويت ينصب على العلاقة مع الشيخ مبارك الصباح ومراقبة تصرفاته ومتابعة محاولات العثمانيين التقرب من حاكم الكويت، فضلاً عن حماية الرعايا البريطانيين.

تمثل نشاط الوكالة البريطانية في الكويت في مراقبة المخططات العثمانية المتمثلة بجعل السيطرة على الكويت سيطرة فعلية، فضلاً عن مراقبة المحاولات الألمانية العثمانية المتمثلة بسكة الحديد المزمع ايصالها إلى كاظمة في الكويت، كذلك سياسة روسيا الساعية إلى للوصول إلى مياه الخليج العربي، ولا نستبعد أن يكون للوضع العالمي الذي كان متوتراً في تلك المرحلة ولاسيما في الاعوام 1903 – 1904 وقيام التحالفات الأوربية سبب لدفع بريطانيا اقامة الوكالة في الكويت حين ذاك.

من خلال الاطلاع على عمل الوكلاء البريطانيين اتضح انه من أولويات المهام المكلفين بها والتي شغلت الساسة البريطانيين هي ، منع الشيخ مبارك الصباح من التدخل في احداث الجزيرة العربية؛ لأن ذلك لا يصب في مصلحة بريطانيا التي كانت حذرة من الاصطدام مع العثمانيين الذين كانوا بجانب ابن الرشيد.

على الرغم من موافقة حاكم الكويت الشيخ مبارك على إنشاء دار للوكالة في الكويت وتعيين وكيلٍ لها، إلا أن العلاقة بين الشيخ مبارك والوكيل نوكس بقيت حتى نهاية مدة إقامته غير جيدة وتتسم بالتوتر نتيجة تدخل نوكس في شؤون الكويت الداخلية وسياسة الشيخ مبارك الإقليمية.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة (وثائق وزارة الخارجية البريطانية) (**Foreign Office**) .

-1 **F.O 78/5385, Letter from The Marquess of Lansdowne to Mr.Townley ,20Oct1904** .

-2 **F.O.371/768, Tel,Con fidential, From cox to covernment of India, Bushir, 9th , December ,1908** .

ثانياً: الوثائق البريطانية المنشورة:

-1 **Bidwell, Robin . (1971) . The Affairs Of Kuwait 1896 – 1905, Vol . 2 1901 – 1905, Frank Cass Company Limited, London**.

-2 **Boundaries, Arabian . (1988). Primary Documents 1853-1957, Editors by Richard Schofield and Gerald Blake, London**.

-3 **Record of Bahrain . (1993) . Primary Documents 1820 – 1960, Vol. 3 (1892 – 1923), Archive Editions, London**.

-4 **Rush, A de L . (1989) . Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899 – 1949, Archive Edituons, London**.

-5 **Rush, A de L . (1989) . Record of Kuwait, 1899 – 1961, Vol. 1 . Internal Affairs 1899 - 1921, Archive Editions, London**.

-6 **Saldanha, J. A . (1986) .The Persian Gulf, Vol. 5, Archive Edituons, London**.

-7 **Tuson, Penelope . (1979) ; the Records of the British Residency , and Agencies of the Persian Gulf, London**.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

1- ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني .(1981) . حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض.

2- ابو حاكمة، مصطفى أحمد. (1984). تاريخ الكويت الحديث، 1163 – 1385هـ 1750 – 1965م، ذات السلاسل، الكويت.

3- اتجيسون، سي يو بي سي اس . (2001) . مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة:عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بيت الحكمة. بغداد.

4- الأصقه، سلطان فالح. (2014). إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 – 1915م دراسة تاريخية لـ: " دبلوماسية التنافس الدولي وسياسة توازن القوى "، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

5- الأعظمي، علي ظريف. (1927). مختصر تاريخ البصرة، مطبعة الفرات، بغداد.

6- الاعظمي، وليد حمدي . (1991) . الكويت في الوثائق البريطانية 1752 – 1960، رياض الريس للنشر والتوزيع، لندن.

7- البحارنة، حسين محمد . (1973). دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الاوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، مؤسسة الحياة، بيروت.

8- بونداراڤيسكي، غيورغي. (1994). الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

9- توزون، بنلوب. (1993). سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

10- جودة، أحمد حسن. (1979). المصالح البريطانية في الكويت، مطبعة الارشاد، بغداد.

11- الحاتم، عبد الله خالد . (1980). من هنا بدأت الكويت، ط2، دار القبس، الكويت.

12- حاطوم، نور الدين. (1982). تاريخ الحركات القومية، ج1، دار الفكر الحديث، دمشق.

13- حراز، رجب . (1970) . الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 – 1909، المطبعة العالمية، القاهرة.

14- الحريَّص، مخلد بن قبل رابح . (2017) . علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1113 – 1342هـ/ 1701 – 1924م، تقديم محمد بن عبد الله السلمان، دار الثلوثية للنشر والتوزيع، الرياض.

15- حسن، عبد الفتاح. (1968). مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الكويت.

16- الخترش، فتوح . (1990). التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، تأليف ج.ج سلدانها من كتاب: شؤون الكويت 1896 – 1904 دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين، ط2، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت

17- الخترش، فتوح عبد المحسن . (1984) . تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية 1890 – 1921، ط2، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت.

18- الخصوصي، بدر الدين عباس. (1988) . دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، مشورات ذات السلاسل، الكويت.

19- دحلان، احمد حسن احمد. (2008). دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، مكتبة الهلال، بيروت.

20- الداود، محمود علي . (1968) . الخليج العربي والعلاقات الدولية، ج1، دار المعرفة، القاهرة.

21- الرشيد، عبد العزيز الرشيد. (1978). تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت.

22- الرشيد، مضاوي . (2002) . تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، دار الساقي، بيروت.

23- الزركلي، خير الدين. (2002). موسوعة الاعلام، ط15، ج5، دار العلم للملايين، بيروت.

24- زهيري، كامل . (1980) . النيل في خطر: مشروعات تحويل مياه النيل من هرتزل إلى بيجن (1903 – 1980)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

25- السبعاني، سعود عبد الرحمن. (2017). رسائل عبد العزيز إلى الإنجليز وثائق رسمية من أرشيف وزارة الهند البريطانية المراسلات السرية بين عبد العزيز بن سعود والبريطانيين، أرشيف وزارة الهند البريطانية، د.م.

26- سلوت، ب. ج .(2008). مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 – 1915، ترجمة السيد عيسوي أيوب وعبد الله يوسف الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

27- الشملان، سيف مرزوق. (1959). ، من تاريخ الكويت ، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

28- الشيخ خزعل، حسين خلف . (1962) . التاريخ السياسي للكويت، عصر الشيخ مبارك ، دار الكتب، بيروت.

29- الصباح، ميمونة الخليفة . (1988) . الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت.

30- صفوة، نجدة فتحي. (1996). ، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج1 1914 – 1915، دار الساقي، بيروت.

31- العاني، عبد المجيد عبد الحميد. (2008) . الكويت والصراع العثماني البريطاني 1896 – 1915، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

32- العقاد، صلاح . (1974) . التيارات السياسية في الخليج العربي، ط2، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة.

33- الغنيم، عبد الله يوسف . (2007) . أخبار الكويت – رسائل علي ابن غلوم رضا الوكيل الاخباري لبريطانيا في الكويت 1899 – 1904، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

34- الغنيم، يعقوب يوسف . (2016) . دولة الكويت من صباح الأول إلى صباح الخامس، مكتبة الأمل، الكويت.

35- الفرحان، راشد عبد الله . (1960) . مختصر تاريخ الكويت، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

36- الفيل، محمد رشيد. (1972). الجغرافية التاريخية للكويت، الكويت .

37- لوريمر، ج.ج. (د.ت). دليل الخليج، القسم التاريخي، ج5، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر.

38- مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1996: 158) 1797–1965، مج 1 (بريطانيا والإمارات 1797–1960)، ترجمة لزلي ماكلوكلين، تحقيق محمد مرسي عبدالله، مركز لندن للدراسات العربية، انكلترا.

39- المطيري، شفاء المهدرس. (1996). علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال 1746 – 1961، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

40- النجار، غانم . (1994) . مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.

41- النجار، مصطفى عبد القادر . (1971) . التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1897 – 1925، دار المعارف، القاهرة.

42- النجار، مصطفى عبد القادر . (1975) . التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

43- الهاجري، عبدالله محمد والعنزي، محمد نايف . (2011) . مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ط3 ، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت.

44- اليوسفي، محمد . (2013) . الكويت من النشأة إلى الاستقلال ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية:

1- **Sagher, Mostafa Ahmed . (2004) . The Impact of Economic Activities on the Social and Political Structures of Kuwait, (1896-1946), Studies University of Durham, Institute for the Middle Eastern and Islamic**.

2- **Tripp, Charles . (2007) . Ahistore of Iraq, New york, Cambridge University Press** .

3- **Wilson, A. T. (1959) . The Persian Gulf, London**.

خامساً: المجلات العلمية والاكاديمية المحكمة والصحف:

1- التميمي، حميد أحمد حمدان، (1992)، الصراع العثماني البريطاني في الكويت 1899 – 1914، مجلة الخليج العربي ، مج 24، العدد 2 – 4، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

2- الجار الله، خالد فهد . (2011، تموز، 6) . بدايات الطب الحديث في الكويت، صحيفة الانباء ، الكويت.

3- حمدان، سوسن صبيح . (2017). الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الادارة المشتركة العراقية الكويتية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج 14، العدد 57، جامعة المستنصرية.

4- الطربين، احمد . (1976، تموز) . عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع ، السنة الثانية، جامعة الكويت.

5- عبد علي، فوزي معن و سعد، حسين أحمد. (2020). العوامل المؤثرة في النمو الخضري لمدن وموانئ (دراسة تحليلية لنمو مدينة أم قصر)، مجلة المخطط والتنمية، مج25، العدد 1، جامعة بغداد.

سادساً: الموسوعات:

1- الكيالي واخرون، عبد الوهاب . (1974) . الموسوعة السياسية، الجزء الخامس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.